المجلس الوطني للسكان
إشراف / الأمانة العامة

نظمتها الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان بالتعاون مع مكتب الصحة العامة والسكان بمحافظة الحديدة

ورشة عمل توعوية لقادة الرأي والمختصين حول مخاطر الإيدز وسبل مكافحته

صنعاء/ 14 أكتوبر:

نظمت الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان الأسبوع الماضي في محافظة الحديدة ورشة عمل توعوية لقادة الرأي والمختصين ومنظمات المجتمع المدني من محافظات الحديدة وحجة وريمة والمحويت حول مخاطر الإيدز وسبل مكافحته وذلك بالتنسيق والتعاون مع مكتب الصحة العامة والسكان بمحافظة الحديدة وفي افتتاح الورشة أكد الأستاذ/ مطهر أحمد زبارة الأمين العام المساعد للمجلس الوطني للسكان على أهمية هذه الورشة التي تتناول موضوعاً في غاية الخطورة لأن الإيدز هو من الأمراض التي لا يمكن معرفة المصابين به من غير المصابين من خلال الشكل الخارجي ، مشيراً إلى أن هذا المرض الذي يعتبر من أخطر الأوبئة التي تصيب العالم اليوم قد أصبح خطراً يهدد التنمية بمختلف مجالاتها وينبغي على الجميع مكافحته بشتى الوسائل مدللاً على وضع الإيدز في أفريقيا وكيف استطاع اجتياحها خلال فترة زمنية بسيطة.

مؤكداً على أنه وبالرغم من أن بلادنا تعد من الدول ذات المعدل المنخفض لانتشار هذا المرض إلا أنع ينبغي علينا التنبه لهذا الوباء ونشر التوعية بخطورته.

منوهاً بالجهود الكبيرة التي تقوم بها الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان من خلال تنفيذ العديد من الأنشطة التوعوية الهادفة إلى مكافحة هذا المرض وذلك في معظم محافظات الجمهورية .

هذا وكانت قد ألقيت في افتتاح الورشة عدد من الكلمات من قبل الأخوة أمين عام المجلس المحلي بمحافظة الحديدة ، ومدير عام مكتب الصحة العامة والسكان بمحافظة الحديدة ومدير وحدة مشروع الإيدز بالمجلس الوطني للسكان إشارة في مجملها إلى خطورة هذا المرض على الفرد والأسرة والمجتمع وضرورة مكافحته والحد من انتشاره من قبل كافة الأطر والفعاليات الرسمية والشعبية وأهمية تعزيز الوعي حول هذا المرض لدى كافة شرائح المجتمع في عموم محافظات الجمهورية.

أمين عام المجلس الوطني للسكان ومقرر لجنة الصحة والسكان بمجلس الشورى يتحدثان لـ (14 أكتوبر):

أمين معروف الجند : مناقشة مجلس الشورى لموضوع السياسة السكانية والصحة الإنجابية يمثل دعما قويا لكل الجهات المعنية بتنفيذ البرامج السكانية

د. أحمد محمد مكي : التقرير يناقش التطورات التي شهدتها بلادنا خلال العقد الماضي بغرض المعالجة والتخفيف من حدة انعكاساتها الحالية المستقبلية

التقاهما / بشير الحزمي

ناقش مجلس الشورى خلال جلسات أعماله المنعقدة يومي الثلاثاء والأربعاء من الأسبوع الماضي (25-24 يوليو 2007م) موضوع السياسة السكانية والصحة الإنجابية وذلك بحضور المسئولين من الجهات المعنية بهذا الموضوع وكانت لجنة الصحة والسكان بمجلس والشورى قد قدمت للمجلس تقريرها حول السياسات السكانية والصحة الإنجابية والذي تضمن ثلاثة محاورة تناول المحور الأول : تطور أهم مؤشرات الأوضاع السكانية لفترة 1994 - 2006م، المحور الثاني : الجهود المبذولة في معالجة قضايا السكان حتى الآن ، المحور الثالث: تقييم لأهم ما تم تحقيقه في هذا الجانب والصعوبات التي تواجه العمل ، كما خلص التقرير إلى جملة من التوصيات .. صحيفة 14 أكتوبر ولتسليط مزيداً من الضوء على هذا الموضوع التقت بكل من الأخوين الأستاذ / أمين معروف الجند الأمين العام للمجلس الوطني للسكان والدكتور / أحمد محمد مكي عضو مجلس الشورى قرر لجنة الصحة والسكان بالمجلس حيث تحدثا للصحيفة وقالا:

الأستاذ / أمين معروف الجند

ـ الأمين العام للمجلس الوطني للسكان قال:

ان مناقشة مجلس الشورى وعلى مدى يومين لموضوع السياسة السكانية والصحة الإنجابية يمثل دعماً قوياً لكل الجهات المعنية بتنفيذ البرامج السكانية بما فيها برامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة ، وأنا على ثقة من أن قرارات وتوصيات المجلس سيكون لها الأثر الفعال يحث المعنيين بتحويل البرامج إلى خطط تنفيذية ، كما سيكون لها مدلولها العلمي والفني كونها ستنتج عن أناس إجلاء عايش الكثير منهم هذه المشكلة ويعرفون تحدياتها على مختلف القطاعات وبالتالي فإن توصياتهم ستكون بمثابة عملية تراكمية لخبراتهم المتنوعة في مختلف المجالات .

وأضاف بقوله أن الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان قد قامت ومع شركائها في مختلف الجهات بتنفيذ قرار مجلس الوزراء عطفاً على توجيهات فخامة الأخ رئيس الجمهورية اليمنية حفظه الله بوضع خطة تنفيذية واضحة يحدد فيها أدوار الجهات والمانحين والتركيز على أهم القضايا تأثيراً على معدل الخصوبة ومعدل النمو وقد قامت الأمانة العامة بإعداد البرنامج واقتراح أولوياته في سبع مدخلات هي (الخصوبة ، وفيات الأمهات ، وفيات الأطفال ، الوقاية من ومكافحة مرض نقص المناعة البشرية، تنمية المرأة ، النشء والشباب ، البناء المؤسسي وآلية المتابعة) ، وقد عملت العامة للمجلس الوطني للسكان وبالتنسيق مع المعنيين في القطاعات التنفيذية الأخرى على إدماج أهم البرامج المطلوب تنفيذها في إطار الخطة الخمسية الثالثة للدولة للفترة 2006 - 2010م .

وقال بأن التوعية بالأساس هي عملية حاسمة في مجال تنفيذ أهداف السياسة السكانية وقد قامت الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان بإنجاز إستراتيجية وطنية للإعلام بغرض تنسيق الجهود التوعوية وفي هذا الجانب وتم تشكيل آلية لمتابعة هذه الإستراتيجية من خلال لجنة وطنية تم تشكيلها بقرار مجلس الوزراء ، وبالفعل بدأت اللجنة مباشرة عملها ووضع الخطط القطاعية السنوية القطاعية السنوية وتم إعداد ثلاثة أدلة للتوعية بالتعاون مع وزارات الأوقاف الإرشاد والإعلام والصحة والجهات المعنية الأخرى .

وأضاف بأنه ومن أجل خلق آلية على مستوى المحافظات تم تشكيل 14 لجنة للتنسيق للأنشطة السكانية في 14 محافظة يرأسها المحافظ وقد حدد قرار مجلس الوزراء المهام المحددة لهذه اللجان وقامت الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان بتوفير بعض الإمكانيات لنشاط هذه اللجان وبالفعل هناك لجان تمارس عملها بشكل مرض وهناك تنسيق بين الأمانة وهذه اللجان وبعض اللجان تحتاج إلى مزيد من الجهد لتقوم بمسئولياتها المحددة في قرار إنشاء هذه اللجان.

المؤتمر الرابع للسياسات السكانية وسيكون متميزاً عما سبقه من المؤتمرات.

وفي ختام حديثه أشار الأخ أمين عام المجلس الوطني للسكان إلى أن الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان وبقرار من الحكومة بصدد التحضير للمؤتمر الوطني الرابع للسياسات السكانية الذي من المقرر عقده في شهر أكتوبر القادم ، وكان التوجه أن يكون مؤتمراً متميزاً عما سبقه من المؤتمرات وعلى أساس أن يتم مراعاة الدروس المستفادة من الماضي وهي: أن اليمن أصبح له سياسة سكانية واضحة ومقرة ، العديد من الأنشطة تم إنجازها، بالتأكيد على أهمية خفض الخصوبة بما يؤدي إلى خفض معدل النمو عن مستواه الحالي والذي بوصفه الحالي يشير إلى تضاعف عدد سكان اليمن خلال 23عام ، مزيد من الالتزام السياسي بما يحقق السياسة السكانية يوصلنا إلى توازن بين معدل النمو السكاني ومعدل التنمية ، الحاجة إلى وجود نظام للمراقبة والتقييم وتعزيز دور الأمانة العامة في مجال المتابعة والتقييم.

وقال بأنه عندما تم وضع الاتجاهات العامة للمؤتمر الوطني الرابع للسياسات السكانية فقد تم وضع عدد من المعايير أهمها:

– أن اليمن لا يتقصها المزيد من التحليلات النظرية للمشاكل السكانية .

– ماذا تحتاج الحكومة من خطوات بما يساعدها والشركاء والمانحين على تطبيق أهداف السياسة السكانية .

– جعل المواضيع التي ستقدم إلى المؤتمر بعيدة عن التنظير،و التركيز على الجوانب التحليلية والنقدية مما يساعد على وضع رؤية واضحة للحكومة والمانحين للتعامل إيجابياً مع هذه الإشكالية.

وأضاف بأنه وانطلاقاً من كل ذلك تم تحديد خمسة مواضيع أساسية ليتم استعراضها في المؤتمر القادم وهذه المواضيع الخمسة هي :

1. رؤية نقدية للأداء الراهن في مواجهة المشكلات السكانية .
2. ضمان تغطية لخدمات الصحة لإنجابية وتنظيم الأسرة .
3. التوازن بين معدلات النمو السكاني والتنمية المستدامة .
4. نحو منهجية واضحة في الدعوة والإتصال من أجل تغيير السلوك.
5. نحو شراكة منتجة .

هذا بالإضافة أنه سيقدم في المؤتمر بعض التجارب الناجحة لبعض دول المنطقة والتي بإمكاننا الاستفادة الكبيرة منها في تنفيذ سياساتنا وبرامجنا السكانية المختلفة .

تقريرنا يناقش التطورات السكانية الهامة .

الدكتور / أحمد محمد مكي عضو مجلس الشورى مقرر لجنة الصحة والسكان بالمجلس تحدث من جانبه وقال :

إن التقرير الذي أعدته لجنة الصحة و السكان بالمجلس بالتنسيق والتشاور مع عدد من الجهات الحكومية المعنية والمقدم للمجلس يناقش التطورات السكانية الهامة واقتصادية واجتماعية وما تبذله الجهات العاملة في هذا المجال من جهود وما تحقق من خلال تبني الدولة للسياسة الوطنية للسكان وبرامج عملها، بغرض معالجة هذه القضية والتخفيف من حدة انعكاساتها الحالية والمستقبلية ، وسيلخص التقرير للخروج بنتائج وتوصيات ورؤى تساعد الجهات المعنية على تطوير عملها مستقبلاً ويتضمن التقرير ثلاثة عناصر أساسية ، الأول : يقدم تحليلاً لتطورات الأوضاع السكانية خلال العشر سنوات الماضية ، ويتناول العنصر الثاني : الجهود المبذولة في معالجة هذه القضية ، ويطرح التقرير في العنصر الثالث : رؤية لتقييم الوضع السكاني وما تم حقيقة وأهم الصعوبات التي يواجهها العمل السكاني ليصل إلى استخلاص أهم النتائج والتوصيات ، وأضاف بأن هذا التقرير قد قدم إلى المجلس لمناقشته بعد أن قامت لجنة الصحة والسكان بالمجلس بالتشاور مع الجهات الحكومية المعنية وفي طليعتها الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان ووزارة الصحة العامة والسكان ووزارة الأوقاف والإرشاد ووزارة الإعلام بإعداد و صياغة التقرير وقد تم مناقشته في المجلس على مدى يومين وقد طرحت خلال المناقشات العديد من الأفكار والرؤى والآراء والمداخلات القيمة من الأعضاء بما يعزز ويساند ويدعم جهود تنفيذ السياسة السكانية في بلادنا وخاصة تلك المتعلقة بالتوعية الدينية وما يجدر الإشارة إليه هنا المداخلات القيمة التي اتسمت بالصراحة التامة حول هذا الموضوع من قبل كلاً من فضيلة الشيخ العلامة ناصر الشيباني والدكتور أحمد محمد الأصبحي.

وأشار إلى أن مجلس الشورى قد شكل في ختام مناقشته لهذا الموضوع لجنة لصياغة التوصيات التي أوصى بها أعضاء المجلس حول الموضوع من الجهات المعنية تنظم إلى لجنة الصحة والسكان في المجلس وستعقد هذه اللجنة خلال الأسبوع القادم اجتماعاً لها لمباشرة المهام الموكلة إليها من قبل المجلس في إعداد الصياغة النهائية لتوصيات المجلس وسيكون في المرحلة القادمة متابعة هذه التوصيات وتفعيلها بعد صدور توجيهات فخامة الأخ رئيس الجمهورية حفظه الله وذلك أن يتم رفعها وعرضها عليه ليصدر بشأنها توجيهاته .

وقال أن المشكلة السكانية هي الأكبر هماً وسبباً للتخلف ، لأن النمو السكاني الكبير هو العقبة الأولى التي تعيق التنمية ، فمثلاً إذا كان عدد أفراد الأسرة في حدود أثنين فإن نسبة الفقر ستكون في الحدود الدنيا ، ولكن إذا زاد عدد أفراد الأسرة من (7 – 10) فإن نسبة الفقر ستكون كبيرة ، وهنا تبرز علاقة أفراد الأسرة باتساع رقعة الفقر.

وأشار إلى أن الوعي في المجتمع قد بدأ يتعزز وبدأت نتائجه تظهر في بعض المؤشرات غير أنه يجن أن تتواصل الجهود ويستمر التركيز على قضيتي رئيسيتين هما تقديم الخدمة ونشر الوعي وذلك نشاط مواكب في قضايا التنمية .

وقال مقرر لجنة الصحة والسكان بمجلس الشورى في سياق حديثه أن المجتمع اليمني خلال العقود الثلاثة الماضية تطورات اقتصادية واجتماعية وثقافية ، وقد كان لها الأثر الحاسم والهام على متغيرات الأوضاع السكانية بشكل كبير وبروز معالم المشكلة السكانية في بعدها الكمي والنوعي من حيث ارتفاع معدل النمو السكاني السنوي ، ومعدل الخصوبة واختلال التركيب والتوزيع السكاني واستمرار تدني بعض خصائص السكان الصحية والاجتماعية والاقتصادية رغم الجهود المبذولة من قبل الدولة من خلال خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية منذ منتصف السبعينات من القرن الماضي ، حيث تميزت هذه الفترة في الجانب السكاني بحدوث تغير ملموس في المؤشرات السكانية لم يشهد بعضها المجتمع اليمني من قبل .

وأضاف بأنه ورغم التطورات الهامة التي شهدها المجتمع اليمني والاستثمار الملحوظ في مجال الصحة العامة والصحة الإنجابية إلا أن اليمن ما زالت تعاني من انتشار الأمراض الوبائية ومشاكل أساسية وفي مجال الرعاية الصحية ، كما تعتبر وفيات ومراضة الأمهات مشكلة إنسانية ومعضلة صحية وتنموية جديرة بالاهتمام والحل العاجل حيث أن حوالي42 % من إجمالي وفيات المساء فيما بين 15 – 49 سنة يحدث بسبب مضاعفات الحمل والولادة .

وأشار إلى أن ثمة علاقة وثيقة بين جملة من العوامل الديمغرافية وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخفيف من حدة الفقر ، كما أن لتنمية الموارد البشرية وبرامجها وخاصة تلك البرامج الهادفة التأثير بصورة مباشرة أكثر من غيرها أهمية كبيرة على المتغيرات السكانية الأساسية المتمثلة في معدلات الخصوبة والوفيات كمحددين رئيسيين لمستوى معدل الزيادة الطبيعية للسكان .

مؤكداً على أن تجارب العديد من الدول النامية ومنها دول عربية وإسلامية تدل على أن برامج تحسين خدمات الصحة الإنجابية وتلبية الحاجة لوسائل تنظيم الأسرة ، وتحفيز الأزواج للاستفادة من هذه الخدمات ، ورفع معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي وتحقيق العدالة والمساواة للذكور والإناث وتمكين زيادة مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وإيجاد بيئة مؤسسية وتشريعية وإعلامية داعمة لتحقيق أهداف هذه البرامج ، هي حجر الزاوية في إيجاد نهضة تنموية للمجتمع وتحسين مستوى معيشته ، هذه التداخلات وغيرها هي ما يؤكد عليها تقرير لجنة الصحة والسكان بالمجلس حول السياسات السكانية والصحة الإنجابية المقدم إلى المجلس للتخفيف من حدة المشكلة السكانية وانعكاساتها وذلك في إطار رؤية وطنية واضحة لها برامج تنفيذية ذات أولوية تلتزم بها الجهات ذات العلاقة على المستوى المركزي وعلى مستوى المحافظات.

حمل عنوان (إطلاق إمكانات النمو الحضري) .. قراءة لملخص تقرير حالة سكان العالم 2007م

سد الثغرات الكبيرة بين الإمكانات الحضرية والواقع الحضري معناه قبول النمو الحضري واتخاذ موقف إيجابي منه

2 - 3

أصدر صندوق الأمم المتحدة للسكان نهاية شهر يونيو الماضي 2007م تقريره السنوي رقم ثلاثون عن حالة سكان العالم 2007م والمعنون بـ (إطلاق حالة النمو الحضري) ويتضمن ملحقاً خاصاً بالشباب الذين نموا في الحضر.

ويعتبر عنوان التقرير لهذا العام وما تناوله من موضوعات هامة جداً ، وذلك كونه يسلط الضوء على قضية هامة تتعلق بحاضرنا ومستقبلنا وهي قضية النمو الحضري بأبعادها وجوانبها المختلفة والتي قد يغفل الكثيرين ولا يعيروها أي اهتمام.. والأهم ما في التقرير وعنوانه أنه يضع العالم أمام تحد كبير ويطلب من كافة الدول أن يكونوا على أهبة الاستعداد للنمو الحضري المستقبلي.. وأن يستعدوا له الاستعداد الجيد وذلك قبل فوات الأوان .

صحيفة 14 أكتوبر،، ونظراً لأهمية التقرير وما تضمنه من قضايا وموضوعات مهمة تتعلق بالنمو الحضري .. يستعرض وعلى ثلاث حلقات أهم محتويات ومكونات وفصول لملخص هذا التقرير وفيما يلي الحلقة الثانية من قراءتنا لملخص هذا التقرير .

عرض / بشير الحزمي

الناس في المدن : الأمل مقابل الدمار

الفصل الثاني من التقرير وتحت عنوان (الناس في المدن : الأمل مقابل الدمار.) أوضح أن معركة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بخفض الفقر المتوقع بمقدار النصف بحلول سنة 2015م ستخاض في عشوائية العالم ، فالمدن تدلل على وجود مزايا واضحة لديها فيما يتعلق بالحد من الفقر ، ومع ذلك فإن هذه المزايا المحتملة لا تتحقق عملياً ، لأن المدن تحاول الثني عن الهجرة من الريف ، وأهملت الفقراء ، وتجاهلت إمكاناتهم، ونتيجة لذلك يزيد الفقر في المناطق الحضرية بسرعة أكبر من سرعة زيادته في المناطق الريفية الآن إذ يعيش بليون شخص في عشوائيات 90 % منهم في البلدان النامية .

ويعيش الفقراء حياة غير صحية والعشوائيات الحضرية تكون مكتظة وعديمة الهواء وكثيراً ما تكون موجودة في بيئات ملوثة وخطرة ، وتفتقر إلى مياه نقية وإلى صرف صحي، والحياة في ظل هذه الأوضاع تؤدي إلى زيادة الإجهاد النفسي ، وبخاصة بالنسبة للمرأة المسئولة إلى حد كبير عن الغذاء والماء والصرف الصحي وإدارة الأسرة المعيشية واحتمالات العنف ، وتحسين الإسكان الحضري يمكن أن يكون له تأثير هائل على الفقر وعلى الرفاه .

وتتيح الحياة الحضرية إمكانيات كثيرة للنساء والفتيات ، ولكن قلة منهن ممن ينتمين إلى أسر معيشية فقيرة يمكن أن يستفدن من تلك الإمكانيات ، فالفتيات هن أول من ينقطعن عن الدراسة ، ومعظم عمالة النساء تكون في القطاع غير الرسمي غير المستقر وغير المنظم الذي تدفع فيه أجور هزيلة.

والمدن أكثر انفتاحاً لمشاركة المرأة اجتماعياً وسياسياً ،ويمكن أن تساعد المنظمات المجتمعية التي تعتمد على نفسها النساء الفقيرات على التفاوض بشأن العقبات التي تحول دون تمكينهن وعيشتهن حياة أفضل ولكنها تحتاج إلى دعم من جانب الحكومة ومن جانب المنظمات الدولية والخدمات الصحية أفضل عموماً في المدن ولكن النساء الفقيرات تقل احتمالات حصولهن على تلك الخدمات ويكن أكثر تعرضاً للحمل غير المرغوب وللإصابة بالأمراض التي تنتقل جنسياً ومن بينها فيروس نقص المناعة البشرية الإيدز وللعنف ضد المرأة وإيلاء الأولوية لتمكين المرأة يؤدي إلى زيادة الرفاه بوجه عام ، ويعزز حقوق الإنسان ويتيح خيارات على صعيد السياسة الحضرية .

إعادة التفكير في السياسات المتعلقة بالفقر الحضري

أما الفصل الثالث والذي جاء تحت عنوان (إعادة التفكير في السياسات المتعلقة بالفقر الحضري) أشار إلى أنه كثيراً ما عارضت المواقف الرسمية التوسع الحضري ولم تدعم المنظمات غير الحكومية التي تسير هذه العملية ، وهذا يمثل إستراتيجية فاشلة ، تستند إلى افتراضات خاطئة فالمهاجرون الحضريون يتخذون قرارات رشيدة، وهم يحتاجون إلى دعم لكي يفلتوا من براثن الفقر، ولكي يسهموا في إطار هذه العملية في النمو الاقتصادي الحضري والنمو الاقتصادي الريفي على حد سواء.

وانعدام المأوى اللائق يمثل لب الفقر الحضري، والتحضر يجلب تغيراً ثقافياً ، يكون قدر كبير منه إيجابياً ، ولكنه ليس موحداً أو متسقاً ، فأوجه انعدام المساواة تكون أكثر وضوحاً في الحضر كما تكون الصراعات فيه أكثر حدة ، وتتيح الحياة الحضرية إمكانيات لاكتساب هويات ثقافية جديدة ، من بينها هويات دينية، ولكنها تؤدي أيضاً إلى زيادة انعدام الأمن ، وانعدام الجذور ، وإمكانية التعرض للعنف والجريمة.

وستكون نجاحات وإخفاقات الشباب الفردية حاسمة بالنسبة لمستقبل التنمية ، ولكن نادراً ما تجسد العمليات السياسية أولوياتهم ، فكثيرون ينشئون في ظل الفقر ، حيث يكونون محرومين من المزايا الحضرية المتمثلة في التعليم والرعاية الصحية وفرص العمل ، وهذه الأوضاع تديم الفقر وانعدام الأمن والإحباط وتؤدي إلى زيادة احتمالات العنف .

ويمثل المسنون أيضاً نسبة متزايدة من سكان الحضر ، وكما هو الحال فيما يتعلق بأية فئات أخرى ، تتيح لهم الحياة الحضرية فرصاً ولكنها كثيراً ما تستبعد الفقراء وغيرهم من غير القادرين على الاستفادة من تلك الفرص .

وسد الثغرات الكبيرة بين الإمكانات الحضرية والواقع الحضري معناه أولاً قبول النمو الحضري واتخاذ موقف إيجابي منه وهذا بدوره يستدعي القيام بأنشطة في مجال الدعوة ويستدعي التزاماً سياسياً ، وينبغي أن تعمل الحكومات مع منظمات فقراء الحضر ومع المنظمات غير الحكومية على الاستفادة من النمو الحضري .

إستخدام قابل للاستدامة

وفي الفصل الرابع من التقرير وتحت عنوان (استخدام الحيز استخداماً اجتماعياً وقابلاً للاستدامة) ذكر بأنه كان يفترض أن النمو الحضري ضار بحد ذاته ، ولكن الكثافة يمكن أن تكون مفيدة وتتوقف فائدتها على كيفية نمو المدن، فالحيز الحضري يتزايد بسرعة أكبر من تزايد سرعة سكان الحضر ، والنمو الحضري الآن يتسم بكثافته من حيث الأراضي فبحلول سنة 2030م ستكون مساحة الأراضي الحضرية في البلدان النامية قد زادت بمقدار ثلاثة أمثال ، وستكون قد زادت في البلدان الصناعية ، بمقدار الضعف ونصف الضعف ، وقد ساهم تفضيل الحياة في الضواحي في هذا الاتجاه وربما يكون قد أدى إلى تسارعه.

أما العامل الرئيسي الآخر الذي يسهم في الامتداد الحضري فهو التحضر في المناطق المحيطة بالمدن وهو إقامة أنشطة اقتصادية وسكنية في المناطق الانتقالية الواقعة بين الريف والمدينة ، حيث تكون الأراضي واليد العاملة أزهد ويكون تنظيمها أقل صرامة وتشجع العولمة التي تجند إقامة مرافق كبيرة على مساحات كبيرة من الأرض هذه العملية وعلى الرغم من أن المناطق المحيطة بالحضر قد تعاني من بعض أسوأ عواقب النمو الحضري ومن بينها الفقر والتلوث وتدهور البيئة ،فإنها تتيح فرصاً للعمالة وتؤدي وظائف أساسية أخرى للمناطق الحضرية من قبيل توفير الغذاء والطاقة والماء ومواد البناء.

ولا يوجد توافق في الآراء بشأن الإمداد الحضري ، باستثناء أنه غير قابل للاستدامة بأشكاله الحالية ، وهذه المسألة لن تحل نفسها بنفسها ؛ إذا لا توجد يد خفية تأمر بالنمو الحضري ، وقد يتعين على البلدان أحياء وظائف التخطيط الحضري والإقليمي التي أدت عمليات التكيف الهيكلي وعملية العولمة الطاغية إلى تراجع أهميتها وبدلاً من وضع مخططات نموذجية مثالية ، تستدعي الحاجة وجود تخطيط واقعي يقبل النمو الحضري باعتباره أمراً حتمياً ويطبق في سياق إقليمي لا في سياق حضري تماماً ، فإتباع نهج (المدينة. المنطقة) وتقديم يد المساعدة إلى الحكومات الحضرية والمحلية الموجودة حالياً ، والتنسيق فيما بينها ، هي أمور من شأنها أن تعالج الشواغل الاجتماعية والبيئية وكذلك الشواغل الاقتصادية ، ومن بينها مساهمة فقراء الحضر الأساسية .

فوجود سقف وعنوان في منطقة تمكن السكن فيها هو أول مطلب وسيعود بالفائدة على المرأة بوجه خاص ، وهو أول خطوة نحو الحياة الأفضل.

ويلجأ الفقراء لأن عليهم أن يدافعوا عن أنفسهم في سوق الأراضي غير المنظم والذي لا يرحم ، إلى احتلال الأراضي المتاحة وإقامة أي مأوى يستطيعون إقامته وتزويد هذه العشوائيات والمستقطنات الآن بالبنية التحتية وبالخدمات هو أمر غير عملي ، ولكن توفير إسكان مزود بخدمات كاملة هو أمر غير عملي أيضاً .

ويجب أن تتكهن السياسة العملية بالنمو المستقبلي وأن تلبي أيضاً الاحتياجات الحالية ، وتوفير أراض مزودة بالحد الأدنى من الخدمات يعالج صلب المشكلة ، ومع وجود حيازة مأمونة ، وإمكانية الوصول إلى الشوارع ،ومياه ، وصرف صحي ، وتخلص من النفايات ، وكهرباء، سيقوم الفقراء بأنفسهم بتشييد مساكنهم التي ستكون بسيطة في البداية ولكنها ستتحسن بمرور الوقت.

وهذا ليس حلاً مثالياً ولا سهلاً فهو يتطلب إتباع نهج استباقي فيما يتعلق بالحكم الحضري ويتطلب على وجه الخصوص ، تنظيماً لعرض الأراضي أكبر من التنظيم الذي ترغب الآن مدن كثيرة في توفيره ولكنه حل عملي وخاصة في المدن الصغيرة التي يكون من الأيسر الحصول فيها على الأراضي إذا توفر لها دعم قوي من جانب الحكومات المركزية ومن جانب المجتمع الدولي ومن الجوهري أن هذا النهج يعترف بمصالح الفقراء وبمساهماتهم وبحقوقهم الإنسانية .

يجب أن تتكهن السياسة العملية بالنمو المستقبلي وان تلبي الاحتياجات الحالية